وزير العدل للمحامين العامين: ضرورة التصدي للمحتكرين

الوطن

أكد وزير العدل أحمد السيد ضرورة التصدي للمحتكرين وبعض التجار ممن يستغلون هذه الأزمة وذلك من خلال متابعة القضايا التموينية المتعلقة باحتكار الحاجات الأساسية للمواطنين والاتجار بالمواد التموينية المدعومة والمشتقات النفطية، والمحاسبة بأشد العقوبات.

وعقد السيد أمس، حسبما ذكرت الوزارة في صفحتها على «الفيسبوك»، اجتماعاً عبر تقنية أون لاين مع المحامين العامين في كل العدليات بهدف الاطلاع على واقع العمل القضائي في المحافظات، حيث تناول الاجتماع العديد من القضايا المهمة.

وخلال الاجتماع شدد السيد على ضرورة الإسراع بفصل دعاوى الاستجرار غير المشروع للطاقة الكهربائية للحد من هذه الظاهرة التي تلحق أضراراً جسيمة بمرفق الكهرباء.

وحول جريمة قطع الأشجار قال وزير العدل: إن الحراج ثروة وطنية لا يجوز المساس بها، لافتاً إلى ضرورة تطبيق القانون في هذا الإطار.

وأكد على المحامين العامين فتح الأبواب لاستقبال المواطنين والاستماع لشكاويهم، مشيراً إلى أن عمل المحامي العام لا يقتصر على الإجراءات الإدارية إنما الإشراف على حسن سير العدالة من صلب عمله، وعلى المحامي العام إعلام التفتيش القضائي بأي مخالفة مسلكية، كما على قضاة النيابة العامة متابعة الضبوط في أقسام الشرطة وكل وحدات الضابطة العدلية ومتابعتها إلى حين وصولها إلى القضاء.

بدورهم المحامون العامون قدموا عرضاً حول عمل العدليات، وناقشوا عدداً من الاقتراحات المتعلقة بتطوير العمل وتذليل كل الصعوبات وتجاوز العقبات، والخروج عن الروتين ما أمكن لتسهيل الإجراءات وتقديم ما هو أفضل للمواطنين.

وتطرق الاجتماع إلى مشاريع وزارة العدل الاستثمارية في المحافظات وما تم بناؤه وترميمه.

أكثر المنتحرين أعمارهم ما بين ٤٠ و٥٠ سنة.. وتسجيل حالة لمسن بلغ ٧٣ سنة

مدير عام «الطب الشرعي» لـ«الوطن»: ٤٥ حالة انتحار في العام الحالي منهم ٣٧ من الذكور و٨ إناث

محمد منار حميجو

كشف المدير العام للهيئة العامة للطب الشرعي الدكتور زاهر حجو أنه تم تسجيل ٤٥ حالة انتحار خلال العام الحالي منهم ٣٧ من الذكور و٨ من الإناث، مشيراً إلى أن أكثر الحالات المسجلة لأشخاص أعمارهم ما بين ٤٠ و٥٠ عاماً والتي بلغت ثماني حالات.

وفي تصريح لـ«الوطن» لفت حجو أن أكبر عمر من بين المنتحرين هو ٧٣ سنة في حين أصغر عمر هو ١٣ سنة.

حجو أشار إلى أنه تم تسجيل ٢٧ حالة من المنتحرين من خلال الشنق في حين تم تسجيل ١٣ حالة عبر الطلق الناري و٣ سقوط من علو شاهق وحالتين عبر استخدام السم.

من جهته أكد مصدر قضائي أن القانون السوري لا يعاقب الشخص الذي حاول الانتحار باعتبار أن الشخص الذي أقدم على الانتحار مريض نفسياً ويجب معالجته، كما أن العقوبة الجسدية في مثل هذه الحالات غير مجدية باعتبار أن الذي حاول الانتحار هو عاقب نفسه في حين أنه يعاقب الشخص الذي حمله على ذلك وفق المادة ٥٣٩ من قانون العقوبات العام والتي تم تعديلها في عام ٢٠١١.

وبين أن المادة نصت على أنه من حمل إنساناً بأي وسيلة على الانتحار أو ساعده بأي وسيلة من الوسائل المنصوص عليها في المادة ٢١٨ على قتل نفسه عوقب بالسجن من خمس سنوات إلى ١٢ سنة وفي حال كان المحمول على الانتحار حدثاً دون الخامسة عشرة من عمره أو معتوهاً طبقت عليه عقوبات التحريض على القتل أو التدخل فيه وبالتالي من الممكن أن تصل العقوبة إلى الإعدام.

ولفت المصدر أن المشرع تشدد في عقوبة من يحمل شخصاً على الانتحار وأدى إلى موت المنتحر لتتراوح العقوبة بين خمس و١٢ سنة وفي حين كانت سابقاً لا تتجاوز ١٠ سنوات، لافتاً إلى أنه تشدد في العقوبة بحق الشخص الذي حمل حدثاً ما دون ١٥ سنة على الانتحار واعتبر فعله تحريضاً على القتل وبالتالي فإن العقوبة ستكون مشددة بحق الذي حمل هذا الحدث على الانتحار.

من جهته أكد رئيس فرع نقابة المحامين في حلب نجدت عفش في تصريح لـ«الوطن» أن القانون عاقب الشخص الذي حمل آخر على الانتحار بأي وسيلة مثل أن يطرح له أفكاراً تدفعه على الانتحار أو يساعده على تنفيذ الانتحار، معتبراً أنه في حال أدى التحريض إلى موت المنتحر فالعقوبة مشددة وهي جنائية الوصف وهو كالقاتل.

> عقوبة من دفع شخصاً للانتحار بين ٥ و١٢ سنة في حال مات المنتحر

٥٠٠ حريق بدمشق منذ بداية العام

قائد فوج إطفاء دمشق لـ«الوطن»: معظم حرائق «الشتاء» سببها «كهربائي»

فادي بك الشريف

بينت الإحصاءات الرسمية الصادرة عن فوج الإطفاء بدمشق أن العاصمة شهدت أكثر من ٥٠٠ حريق منذ بداية العام، وتجاوز عدد حوادث الإطفاء والإنقاذ التي سجلت خلال الربع الأول من العام الجاري ٦٠٠، كان أكبرها حريق مول «لاميرادا» في شارع الحمراء الذي راح ضحيته ١١ مواطناً وعدد من الإصابات.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين قائد فوج إطفاء دمشق العميد داؤد عميري، أن عدد حوادث الحريق العادية بلغ ٢٣٥ حريقاً، مع تسجيل ١٨٩ حريق كهرباء، و٣ حرائق غاز، و٢٢ حريق قمامة، إضافة إلى وقوع عدد من حرائق الأعشاب والأشجار وصل عددها إلى ٤١ حريقاً، ناهيك عن تسجيل ٧ حرائق بترول أو سببها البترول.

كما أشار قائد فوج إطفاء دمشق إلى وقوع ٣٠ حادث حريق سيارات، و١٥ حادث صدم سيارات، إضافة إلى ٦ حوادث مصعد، ليصل عدد الحوادث المسجلة ومهمات الإنقاذ الإجمالية إلى ٥١ مهمة، وتم تسجيل ٧ حالات (إخبار كاذب)، إضافة إلى تقديم ٢٣ خدمة مختلفة في مجال عمل فوج الإطفاء في العاصمة، بينما لم تسجل دمشق أي حوادث فيضانات وغرق وهبط وتصدع، إضافة إلى عدم وقوع أي حريق أحراش، وبالتالي عدم وجود إصابات وفيات.

كما أوضح العميد عميري أن عدد الإصابات الناجمة عن الحرائق والحوادث منذ بداية العام وحتى نهاية شهر آذار الفائت من العام الجاري بلغ ٧٥ إصابة، ٤٣ منها بسبب حوادث الحرائق العادية إضافة إلى إصابة نتيجة حرائق البترول وإصابة أخرى ناجمة عن حرائق الغاز وإصابة بسبب الخدمات المختلفة، مع تسجيل ١٤ إصابة بسبب حوادث حريق السيارات، و١٥ إصابة ناجمة عن حوادث صدم سيارات.

وحسب قائد الفوج، وصل عدد الوفيات بسبب الحرائق والحوادث إلى ٢٢ حالة وفاة، ١٩ حالة منها ناجمة عن الحرائق العادية، ناهيك عن وقوع حالتي وفاة بسبب حوادث صدم السيارات، وحالة وفاة بسبب حوادث حريق السيارات.

وبين العميد عميري أن معظم الحرائق منذ بداية العام سببها «كهربائي» التي تكثر خلال فترة الشتاء نتيجة الضغط على الأحمال الكهربائية، لتشهد عدداً من الحرائق منها «خزانات كهرباء وأسلاك كهربائية وأدوات ومواد كهربائية»، علماً أن الحرائق تختلف بين اليوم والآخر.

وعن الاستعدادات لفصل الصيف الذي تكثر فيه الحرائق، بين العميد عميري أن كوادر الفوج مستعدة وجاهزة بالكوادر والآليات على مدى الـ٢٤ ساعة وفي كل الأوقات والفصول، للتعامل مع أي طارئ وفاة وحريق.

ونوه عميري بأن سيارات الفوج مجهزة لخدمة الحرائق، علماً أن هناك ١٠ مراكز إضافة إلى المركز الرئيسي للفوج، مؤكداً أن لدى الفوج ٤٥٠ عاملاً في الفوج يعملون بشكل بطولي من دون أي تقصير أو تهاون.

ولم يستبعد عميري الحاجة إلى رفد فوج الإطفاء بعدد إضافي من السائقين والكوادر العاملة، وهو ما تم طلبه بموجب المسابقة الأخيرة، علماً أن هناك عدداً كافياً من آليات الإطفاء من مختلف الأحجام الصغيرة والكبيرة للقيام بالدور والمهام المطلوبة على أكمل وجه وعلى مدار الساعة.

> لدينا عدد كافٍ من الآليات وجاهزون في كل الأوقات

هذا وتنحصر مهام فوج الإطفاء بدمشق في رفع خطر وويلات الحرائق وكل أنواع الكوارث الطبيعية والحفاظ على أرواح وممتلكات المواطنين ومراقبة المعامل والأماكن الصناعية الخطرة وإجراءات الوقاية من الحرائق فيها، وذلك حفاظاً على السلامة العامة، إضافة إلى تجديد فوهات الحريق في أنحاء مدينة دمشق ومدينة دمشق القديمة ومتابعة صيانتها مع المديريات المختصة.

١,٢ مليون هكتار مزروعة بالقمح تحتاج إلى ٥٠ مليون ليتر مازوت تقريباً لتشغيل آبار الري

محمود الصالح

اتفقت وزارتا الزراعة والنفط بشكل عاجل خلال هذا الأسبوع على البدء بتوزيع مادة المازوت بالسعر الحر ١٧٠٠ ليرة حتى عنوان المازوت الزراعي، وهو مخصص وفق محضر الاتفاق بين الوزارتين لتشغيل المحركات الزراعية التي تضخ المياه لري محصول القمح فقط.

حيث يقوم الفلاحون الذين يزرعون القمح المروي فقط بتسجيل طلباتهم لدى الوحدات الإرشادية خلال فترة ٧٢ ساعة وفق الكمية التي يرغبون بها وتتوافق مع حاجة هذا المحصول للري.

ما يثير مشكلة في تطبيق هذا الاتفاق أنه لم يتم تحديد كمية المازوت الزراعي التي تمنح للهكتار الواحد، لأن الأمر متروك لتقدير اللجان حسب استطاعة المحرك وعمق البئر كما قال لنا رئيس الاتحاد العام للفلاحين، ومن هنا يفتح باب الفساد، حيث سيحصل فلاحون على كميات المازوت الزراعي من دون تدقيق الحاجة الفعلية لهذه المادة، لأن عمليات تدقيق البيانات لن تكون متاحة بسبب ضيق الوقت، حيث تقرر أن تنتهي عمليات التسجيل في الخامس عشر من الشهر الحالي، وعمليات تدقيق طلبات الفلاحين ورقياً تحتاج إلى أسابيع لمقارنتها بالترخيص الزراعي الممنوح للفلاح، والتدقيق الحسي يحتاج إلى أشهر لتقوم اللجان بالكشف على الأراضي والمحركات وعمق الآبار وتحدد الكمية التي يستحقها كل فلاح، ومن ثم ترسل الجداول إلى فرع محروقات في المحافظة ليقوم بفرز الطلبات حسب مكانها لأقرب محطة تبيع المازوت بالسعر الحر، لأن المازوت الزراعي سيوزع فقط من هذه المحطات.

ونعتقد أن هذه العملية تحتاج إلى أشهر لإنجازها، والفعل العطشان لا يستطيع الانتظار. الحقيقة أن العملية يمكن أن تتم بشكل فعلي إذا تم خلال الأسبوع القادم تسيير صهاريج مازوت إلى جميع المناطق بغض النظر عن التسجيل والمطابقة، وتوزيع المازوت الحر لمن يرغب في الحقول، بحيث يخصص صهريج لكل قرية بحضور جميع الجهات المعنية، ويسلم الفلاح ما يحتاجه من المازوت الزراعي في مكان وجود كل محرك يروي القمح. حينها فقط يمكن إيصال المازوت الزراعي في موعده المناسب، وتحقيق الغاية المرجوة من هذه الخطوة المهمة جداً التي ستكسبنا موسم القمح.

وفيما بعد وبكل هدوء تتم مطابقة هذه البيانات بين جميع الجهات من الزراعة إلى سادكوب وكذلك الجمعيات الفلاحية ومحطات الوقود، ويجب ألا يقتصر التوزيع على المحطات المخصصة لبيع المازوت الحر، لأنها غير قادرة على تأمين الحاجة خلال الوقت المطلوب. لأن لدينا ١.٣ مليون هكتار مزروعة بالقمح المروي، وهي تحتاج بالحد الأدنى إلى ٥٢ مليون لتر، لأن مخصصات الهكتار المروي بالضخ هو ٤٠ لتراً في الحد الأدنى.

نأمل أن تتخذ الحكومة اليوم قراراً عاجلاً بذلك لنحقق الغاية من هذه الخطوة، وعدم ترك الأمر لمزاج اللجان، التي نخشى أن تتخذ من الموضوع باباً للكسب غير المشروع.

أسعار فلكية للمازوت والبنزين في «السوداء»

توقف كازيات عن بيع بنزين أوكتان ٩٥ حتى وصول توريدات جديدة

عبد المنعم مسعود

أكد عضو المكتب التنفيذي لقطاع المحروقات في محافظة ريف دمشق ريدان الشيخ لـ«الوطن» إضافة محطتي وقود لبيع المازوت المباشر وذلك في القلمون، مبيناً أنه بذلك يصبح عدد المحطات المسموح لها ببيع هذه المادة عشر محطات موزعة على المحاور الرئيسية في المحافظة فعلى طريق حرستا محطتان وأخرى في معربا، ورابعة في الكسوة وأخرى في جديدة الخاص وسادسة على أوتستراد بيروت وأخرى في نبع بردى وثامنه في المرجان.

وبيّن الشيخ أن عدد المحطات التي تقدمت بطلبات لبيع المازوت المباشر تجاوز ١٦ محطة وأن عملية الموافقة تتم بعد دراسة واقع المحطة وحاجة المنطقة من وزارة النفط، موضحاً أن طريق المطار لم يتم تحديد أي محطة عليه بعد لبيع المازوت الحر.

وأوضح عضو المكتب أن النقص الذي انعكس على عدد طلبات البنزين في المحافظة بلغ طلباً واحداً يومياً أي ٤٥ ألف ليتر يومياً، وأن كمية المخصصات من توزيع مازوت التدفئة تبلغ حالياً طلباً واحداً يومياً أي ٤٥ ألف ليتر ومثلها للمازوت الزراعي في تبلغ مخصصات المحافظة للنقل ٩ طلبات أي ٤٠٥ آلاف ليتر يومياً.

في سياق متصل أكدت مصادر «الوطن» في محروقات استمرار توقف بيع بنزين أوكتان ٩٥ الحر للمستهلكين منذ ١٥ يوماً مع استمرار توقف محطات الوقود الخاصة ببيعه في العاصمة في كل من العباسيين والجلاء والسومرية متوقعة استمرار الإيقاف حتى وصول توريدات جديدة.

وفي الغضون حافظ ليتر البنزين على ارتفاعه في السوق السوداء بعد أن وصل حاجزه السعري عند ٥ آلاف ليرة متجاوزاً بذلك أسعار الحر النظامية التي قدرتها الحكومة بـ٢٥٠٠ ليرة للأوكتان ٩٠ المدعوم و٣ آلاف ليرة للأوكتان ٩٥، وكان من المفترض لهذين السعرين أن يشكلا حاجزاً سعرياً لمن يقوم ببيع مخصصاته من فئة البنزين المدعوم التي يحصل عليها بسعر ١١٠٠ ليرة.

وارتفع سعر ليتر المازوت ليسجل سعراً جديداً في السوق السوداء بين ٤ آلاف و٥ آلاف ليرة وذلك حسب حاجة المستهلك التي تحدد مقدار الارتفاع في السعر، ومتجاوزاً بذلك سعره الحر المحدد من الحكومة بسعر ١٧٠٠ ليرة في المحطات المسموح لها ببيع المازوت المباشر.

الإقبال ضعيف على اللحوم بالسويداء

رئيس جمعية اللحامين لـ«الوطن»: أحاديث عن تهريب أبقار مسمنة إلى لبنان

السويداء - عبير صيموعة

كشف رئيس جمعية اللحامين (القصابين) في السويداء مفيد القاضي عن بوادر أزمة في تأمين الذبائح الحية المسمنة على ساحة المحافظة التي تزامنت مع قلة الأعلاف وما أدى إلى نفوق أعداد كبيرة من الأغنام كما أدى إلى فقدان الذبائح المسمنة سواء من العجول أم الأغنام.

وبين لـ«الوطن» إلى أن أسعار اللحوم حالياً في أسواق السويداء مستقرة عند سعر ٢٥ ألفاً لكيلو لحوم الأبقار ويتراوح بين ٢٨ و٣٠ ألفاً للحوم الأغنام وهي ضمن حدود المعقول، معتبراً هذه التسعيرة مجحفة بحق القصابين مع قلة الذبائح المسمنة وبقاء اللحوم حصراً بالهوامش غير المسمنة وغير المجدية للحصول على الكميات المطلوبة من اللحوم الحمراء، علماً أن الإقبال على الشراء قليل جداً جراء الوضع المعيشي السيئ الذي يعاني منه أغلبية المواطنين حيث أصبحت عمليات البيع تقتصر في أغلبها على الأوقية.

وأشار القاضي إلى وجود أحاديث متداولة بين تجار السويداء وتجار دمشق إضافة إلى بعض المربين عن وجود أسواق تهريب للأبقار المسمنة حصراً إلى الحدود اللبنانية من دون معرفة الطرق المتبعة لعمليات التهريب تلك، لافتاً إلى أن واقع اللحوم في السويداء آمن ولم تقع أي مخالفة بوجود لحوم فاسدة والمخالفات جميعها تعلقت بالنظافة والبيع بسعر زائد عن تسعيرة التموين غير المدروسة.

وأكد القاضي أن الإشكالية الأخطر التي يعاني منها جميع القصابين على ساحة المحافظة هي عدم وجود سيارة لنقل القصابة مع تفاقم الإشكالية مع قدوم فصل الصيف وارتفاع درجات الحرارة الأمر الذي سينعكس سلباً على صحة اللحوم المنقولة فضلاً عن تعرضها للحشرات جراء اضطرار جميع القصابين لنقل ذبائحهم بسياراتهم الخاصة المكشوفة، مطالباً مجلس المدينة بضرورة تأمين سيارة لنقل اللحوم على وجه السرعة حتى وإن كانت «مصدقة» وغيرة مبردة نظراً لعدم وجود مسافات كبيرة بين المسلخ البلدي وأسواق السويداء.

بدوره مدير المسلخ البلدي في السويداء ومعاون رئيس الشؤون الصحية لصحة ورقابة اللحوم الدكتور البيطري مروان عزي أكد لـ«الوطن» أنه رغم الجهود المبذولة للحفاظ على المستوى الأدنى من صحة اللحوم وفق الإمكانيات المتوفرة إلا أن افتقار المسلخ إلى سيارة مبردة لنقل اللحوم جراء تعطل السيارة المخصصة لنقل اللحوم منذ سنوات ينذر بكارثة صحية حيث يتم نقل اللحوم بشكل عشوائي وغير صحي جراء اضطرار القصابين لنقل الذبائح بسيارات «مصدقة» أو مكشوفة، مؤكداً ضرورة سعي المجلس إلى تأمين سيارة مبردة لضمان صحة اللحوم في الأسواق خاصة مع قدوم فصل الصيف.

تمور بالحشرات بحماة والتموين: نحن لها بالمرصاد

حماة- محمد أحمد خبازي

لم يكن ضبط دوريات حماية المستهلك بحماة تموراً ترتع فيها الحشرات بأسواق حماة منذ أيام ليست بعيدة، هو الأول من نوعه، ولن يكون الأخير ما دامت الأسواق مفتوحة لتهريب أنواع رديئة عبر مسالك وطرقات بريف إدلب، وغيرها من المعابر غير النظامية.

مواطنون بينوا لـ«الوطن» أن أسواق حماة تحوي اليوم أنواعاً عجيبة من التمور، منها عراقية المنشأ وأخرى خليجية، ومنها الرديء ومنها الجيد، ومنها ما يباع على البسطات والعربات، ومنها ما يباع في المحال، ومراكز التسوق الكبرى.

وأوضح بعضهم أن أسعار التمور الرديئة تبدأ من ٧ آلاف ليرة للكيلو وتنتهي عند ١٢ ألف ليرة، فيما سعر الكيلو من الجيدة يباع بين ١٥-٢٠ ألف ليرة. في حين بيّن باعة أن هناك تموراً فاخرة مستوردة بشكل نظامي من السعودية وبعض دول الخليج العربي الأخرى، ولكن أسعارها تتراوح بين ٤٠-٥٠ ألف ليرة للصنف الأول.

ولفت بعضهم إلى أن هذه الأنواع غير الشعبية تقبل على شرائها الفئات المجتمعية الميسورة فقط.

من جانبه، بيَّن مدير التجارة الداخلية بحماة رياض زيود لـ«الوطن»، أن دوريات حماية المستهلك نظمت مؤخراً العديد من الضبوط بحق تجار وباعة تمور مخالفين، بزيادة السعر وعدم حيازة فواتير، وحيازة تمور مجهولة المصدر، وأوضح أن أسعار التمور النظامية مقبولة، قياساً لبيانات تكلفة الاستيراد وغيره. ولفت إلى أن هناك حالات شاذة تعكس طمع العديد من التجار والباعة، ولكنها تعالج في وقتها.

وأشار إلى ضبط تمور رديئة مصابة حشرياً في ٢٦ الشهر الماضي، واتخذت بحق حائزها الإجراءات القانونية اللازمة.

وعن مصدر التمور المتوافرة بأسواق حماة قال زيود: هناك تمور نظامية لأنها دخلت المحافظة بطرق مشروعة، أي عبر قنوات الاستيراد الرسمية، وهي مستوردة من بعض دول الخليج العربي والعراق، وهناك تمور مهربة ولكنها قليلة وتعالج بأرضها، مؤكداً أن دوريات حماية المستهلك لها بالمرصاد.